مجلة دراسات إقليمية
https://regs.uomosul.edu.iq

CC BY

تحديات التنمية المستدامة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وسُبل معالجتها

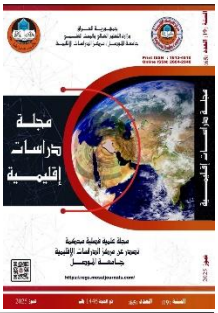

عفراء رياض الحمداني[١]

١ مدرس/ كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل/ العراق. afraariyaad@uomosul.edu.iq

معلومات الأرشفة

الاستلام: ٢٠٢٥/٣/١٠
المراجعة: ٢٠٢٥/٥/٢٤
القبول: ٢٠٢٥ /٦/٢٢
النشر الإلكتروني: ٢٠٢٥/٧/١

المراسلة:
عفراء رياض الحمداني

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة؛ العراق؛ البيئة؛ النمو الاقتصادي؛ الموارد البشرية.

الاقتباس: الحمداني. عفراء. ر. (٢٠٢٥). تحديات التنمية المستدامة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وسُبل معالجتها. مجلة دراسات إقليمية. ١٩ (٦٥). ٨٧-١٠٦.

الملخص

يهدف البحث إلى تحليل التحديات الرئيسة التي تواجه التنمية المستدامة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مثل الفقر والفساد وتدهور البيئة، وتقديم سُبل فعالة لمعالجتها من خلال استراتيجيات شاملة تشمل الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتبرز أهمية هذا البحث في تحسين التنمية المستدامة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من خلال التركيز على القطاعات الصحية والتعليمية وزيادة مستوى دخل الفرد. يسهم البحث في تحديد التحديات التي تواجه هذه القطاعات، مما يساعد في وضع استراتيجيات فعّالة تعزز جودة الخدمات الصحية والتعليمية، وتوفر فرص عمل أفضل. كما يرفع البحث الوعي المجتمعي بأهمية الاستثمار في هذه المجالات، مما يشجع على المشاركة الفعالة في العملية التنموية. ويعزز البحث من إمكانية تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، مما يساهم في رفع مستوى حياة الأفراد وبناء مستقبل مزدهر للعراق. تضمن البحث ثلاثة محاور رئيسة، تناول المحور الأول ماهية التنمية المستدامة وأهدافها، ودرس الثاني واقع التنمية المستدامة في العراق. وناقش الثالث المعالجات والحلول لأهداف التنمية المستدامة في العراق. وخرج البحث بعدد من الاستنتاجات أهمها ان تحقيق التنمية المستدامة تستلزم تغيير السياسات والبرامج والنشاطات التنموية ومعالجة الفقر وسد حاجات الانسان، وتنمية قاعدة الموارد والعمل على إعادة توجيه التكنلوجيا، ومعرفة مواطن الخلل والضعف

DOI: 10.33899/regs.2025.158121.1241, © Authers, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license

Regional Studies Journal
https://regs.uomosul.edu.iq

Post-2003 Sustainable Development Challenges in Iraq and Ways to Addressing

Afraa R. Al-Hamdani [1]

[1] ***Lecturer.*** */ College of Political Science / University of Mosul / Iraq*
afraariyaad@uomosul.edu.iq

Article Information

Received: 10/3/2025
Revised: 24/5/2025
Accepted: 22/6/2025
Published: 1/7/2025

Corresponding:
Afraa R. Al-Hamdani

Keywords: Sustainable development; Iraq; Environment; Economic growth; Human

Citation: Al-Hamdani. A. R. (2025). Sustainable Development Challenges in Iraq after 2003 and Ways to Address It. Regional Studies Journal. 19(65). 87-106.

Abstract

The study aims to analyze the key challenges facing sustainable development in Iraq after 2003, such as poverty, corruption, and environmental degradation, and to propose effective solutions through comprehensive strategies that include political, economic, and social reforms. The importance of this research lies in its focus on enhancing sustainable development in Iraq after 2003, particularly through improving the health and education sectors and increasing individual income levels. The study contributes to identifying the challenges that hinder progress in these sectors, helping to formulate effective strategies that improve the quality of healthcare and education services and create better job opportunities. Moreover, the research aims to raise public awareness about the importance of investing in these areas, encouraging active participation in the development process. It also supports efforts to achieve social and economic stability, which in turn contributes to improving living standards and building a prosperous future for Iraq. The study is divided into three main sections. The first discusses the concept of sustainable development and its objectives. The second examines the current state of sustainable development in Iraq. The third focuses on solutions and approaches to achieving sustainable development goals in the country. The study concludes with several key findings, the most important of which is that achieving sustainable development requires a shift in development policies, programs, and practices, addressing poverty and meeting human needs, expanding the resource base, redirecting technology, and identifying weaknesses and strengths through continuous monitoring and analysis of

DOI: 10.33899/regs.2025.158121.1241, **© Authers, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul.**
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

مقدمة

ان موضوع التنمية المستدامة من ابز واهم المواضيع التي تشغل تفكير المجتمعات، فتأخر جهود التنمية ودعم الاهتمام بالأفراد لا يؤثر عليهم فقط، وانما يمتد تأثيره على مسيرة مجتمع بأكمله ويعيق تقدمه، فنجاح أي مجتمع وتطوره يعتمد على تطوير الفرد من جميع النواحي (التعليمية، الصحية، المعاشية) حيث ان الاهتمام بهذه الجوانب يعتبر ركيزة أساسية في خطط التنمية المستدامة لاي بلد.

وتعد التنمية عملية مركبة فهي محصلة لتفاعل العناصر المترابطة بحركة المجتمع ،والتي تحدث تغيرات نوعية وكمية على حياة الانسان، وعليه فقد توسع مفهوم التنمية من مجرد التركيز على النمو الاقتصادي ليصبح جزءا من عملية التنمية المستمرة والمستدامة ، اذ هي عبارة عن صيرورة تؤدي الى توسيع الخيارات امام الناس ، عبر وضع البشر في صميم عملية التنمية وجعلهم هدفها وموضوعها مثلما تدعو الى حماية الخيارات الإنسانية لأجيال المستقبل والاجيال الحاضرة وتركز هذه الخيارات على الحياة الطويلة والصحية واكتساب المعرفة والتمكن من الموارد الضرورية للتمتع بمستوى معيشي مناسب ، اضف الى ذلك الحرية السياسية والتمتع بحقوق الانسان واحترام الذات ،فالتنمية المستدامة تجمع بين القدرة وتنميتها وطرق استعمالها، وتتخطى المفاهيم التقليدية كراس المال البشري واشباع الحاجات الأساسية.

هدف البحث: يهدف البحث الى تحديد المشاكل والمعوقات الأساسية التي تواجه التنمية في العراق والعمل على إيجاد الحلول المناسبة والمتوافقة ضمن الإمكانيات والظروف المتاحة في البلد، اذ يهدف البحث الى التركيز على واقع التنمية في العراق من خلال القطاع الصحي والقطاع التعليمي وتحسين مستوى الدخل، وبما يساهم في رفع مستوى التنمية ويتناسب مع حجم الإمكانيات المتاحة والتي يمتلكها العراق.

أهمية البحث: تبرز أهمية هذا البحث في تحسين التنمية المستدامة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من خلال التركيز على القطاعات الصحية والتعليمية وزيادة مستوى دخل الفرد. يسهم البحث في تحديد التحديات التي تواجه هذه القطاعات، مما يساعد في وضع استراتيجيات فعّالة تعزز جودة الخدمات الصحية والتعليمية، وتوفر فرص عمل أفضل. كما يرفع البحث الوعي المجتمعي بأهمية الاستثمار في هذه المجالات، مما يشجع على المشاركة الفعالة في العملية التنموية. ويعزز البحث من إمكانية تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، مما يساهم في رفع مستوى حياة الأفراد وبناء مستقبل مزدهر للعراق.

إشكالية البحث: يطرح البحث تساؤلًا رئيسا: ما هي أبرز التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟ وكيف أثرت التغيرات السياسية على مسار التنمية المستدامة في العراق؟ ولماذا لم تنجح السياسات الحكومية في تحقيق تنمية مستدامة متوازنة تشمل جميع القطاعات والمناطق العراقية؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أنه كلما زاد الاستقرار السياسي وتحسنت إدارة الموارد الاقتصادية، تحققت التنمية الاقتصادية وزادت فرص تحقيق التنمية المستدامة، والعكس صحيح؛ فكلما تفاقمت الأزمات السياسية وانتشر الفساد وسوء استغلال الموارد، انخفضت مؤشرات التنمية المستدامة وزادت التحديات التي تعيق تحقيقها.

منهجية البحث: بغية تحقيق هدف البحث واثبات او دحض فرضية البحث فقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي والاستقرائي.

هيكلية البحث: انقسم البحث الى ثلاثة محاور رئيسة، تناول المحور الأول ماهية التنمية المستدامة وأهدافها، ودرس الثاني واقع التنمية المستدامة في العراق، وناقش الثالث المعالجات والحلول لأهداف التنمية المستدامة في العراق، وانتهى البحث بخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات والمقترحات.

المحور الأول

ماهية التنمية المستدامة وأهدافها.

أولاً: التعريف بالتنمية المستدامة.

بدأ هذا المفهوم يظهر في الأدبيات التنموية الدولية في أواسط الثمانيات من القرن الماضي تحت تأثير الاهتمامات الجديدة، بالحفاظ على البيئة ونتيجة للاهتمامات التي اثاراتها دراسات وتقارير نادي روما الشهيرة في السبعينات من القرن الماضي حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، فعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية (Ecosystems) فقد انتشر استعمال المفهوم بسبب تكاثر الأحداث المسيئة للبيئة ودرجة التلوث عالمياً (الأمم المتحدة، ١٩٩١، ٣-٤).

وكذلك انتشر في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بدول عالم الجنوب نظراً لتعثر الكثير من السياسات التنموية المعمول بها، وأيضاً توسيع الفروقات الاجتماعية في عدد كبير من الدول، بل قد نصل إلى المجاعة وقلة التغذية في بعض الأحيان لدى الفئات الفقيرة التي ساءت أحوالها في ثمانينات القرن الماضي بالرغم من كل الاستثمارات التي نفذت (دوزيبة وآخرون، ١٩٩٨، ٢٢).

وبدأ يستقر الرأي تدريجياً على أن السياسات التنموية، لكي تُفضي إلى انماء قابل للاستقرار يحب أن لا تحرم مقومات البيئة التي يعيش فيها الإنسان وحسب، بل عليها أيضاً أن تراعي قدرة كل الفئات الاجتماعية على تُحمل التغير والاستفادة منه على قدم المساواة.

إن مفهوم التنمية المستدامة اصبح متعدد الاستخدامات ومتنوع المعاني فلقد ظهرت تعاريف متعددة ومتنوعة ومتداخلة، حيث أن هذا التداخل بين التعاريف هو أكثر ما يميز أدبيات التنمية المستدامة في المرحلة الراهنة، إذ حاول تقرير الموارد العالمية الذي نُشر في عام ١٩٩٢، والذي خُصص بأكمله

لموضوع التنمية المستدامة، لتوضح هذا الخلط من خلال إجراء مسح شامل لأهم التعريفات الخاصة بهذا المفهوم، استطاع التقرير من حصر حوالي عشرين تعريف واسع التداول للتنمية المستدامة، وقد قسمَّ التقرير هذه التعاريف على أربع مجاميع هي كالأتي:

١- **التعريفات البيئية:** حيث تركز على الاستخدام الامثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم لما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية (عبدالله، ١٩٩٨، ٢٤٤).

٢- **التعريفات الاجتماعيات والإنسانية:** وتعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ووقوف تدفق الإفراد للمدن من خلال تطوير مستوى الخدمات التعليمية والصحية في الأرياف (عبدالله، ١٩٩٨، ٢٤٦).

٣- **التعريفات الاقتصادية:** إذ تنظر إلى الاستدامة من خلال اتجاهات رؤية الدول الصناعية من جهة الصناعية من جهة والدول النامية من جهة أُخرى؛ فالدول الصناعية ترى أن التنمية المستدامة تعني إجراء تخفيض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة وامتناعها عن تصدير نموذجها التنموي الصناعي عالمياً، أما الدول الفقيرة أو النامية فترى أن التنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقراً في البلاد (صالح، ٢٠٠٢، ٢٢).

٤- **التعريفات التقنية:** إذ ترى هذه التعريفات أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع الى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدرة من الطاقة والموارد، ويُنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة حرارة الأرض والضارة بالأوزون (عبدالبديع، ٢٠٠١، ٣١٦).

أما في ما يخص تقرير الموارد العالمية عام ١٩٩٢ فقد انقسمت التعاريف الاقتصادية إلى التعاريف الخاصة بالدول الصناعية المتطورة في الشمال، والتعاريف الخاصة بالدول الفقيرة والتابعة للجنوب، إلا أن من الأفضل أن نأخذ تعاريف التنمية المستدامة بشكل عام وكما يأتي:

عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي شكلتها الأمم المُتحدة لدراسة هذا الموضوع، وقدمت هذا التعريف بعنوان (مستقبلنا المشترك the common future) ، ويعتبر هذا التعريف شاملاً ومختصراً للتنمية المستدامة، إذ عُرف (بأنها التنمية التي تُلبي حاجات الحاضر من دون المساومة بقدرة الأجيال المُقبلة على تلبية حاجاتهم) (النجفي والجلبي، ٢٠٠٣، ٢٩).

وقد عُرفت التنمية المستدامة أيضاً (بأنها الحفاظ على الفرص للأجيال القادمة مع وجود فكرة عامة بأن العدالة متداخلة بين الأجيال)، إذ إن محتوى هذا التعريف جاء من خلال مفهوم جان لوك للحيازة

العادلة التي معناها ليس من حق الجيل الحالي استنفاذ الفرص الممنوحة إليه من قاعدة الموارد (عبدالمولى، ٢٠١٢، ٢٩).

أن مفهوم التنمية ارتبط بالعديد من حقول المعرفة فهناك تنمية ثقافية تسعى إلى رفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وهناك تنمية اجتماعية، فضلاً عن استحداث مفهوم (التنمية البشرية) الذي يهتم بدعم قدرات الفرد والقياس مستوى معيشة وتحسين أوضاعه في المجتمع (غنيم وأبو زنط، ٢٠١٠، ٢٢).

إن التنمية المستدامة بوصفها فلسفة تنموية جديدة فتحت المجال أمام وجهات النظر الجديدة بخصوص مستقبل الأرض التي نعيش عليها، إذ أن النمو ليس التنمية ومن الخطأ أن يستخدم المُصطلحان المترادفان فالتنمية هي محاولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية من خلال عمليات تغير مُحددة كماً ونوعاً، ومن ثُمَّ فهي لابد أن تُحقق تقدماً وتحسناً في مستويات معيشة السُكان في مكان وزمان مُحددين، فليس بالضرورة أن تنتج التحسينات نفسها عن عملية النمو الاقتصادية لأن عدم وجود نمو اقتصادي في مجتمع ما لا يعني بالضرورة عدم وجود تنمية فيه (غنايم، ٢٠٠١، ٣).

وبشكل عام فإن التنمية تعني أن نكون منصفين لجيل المستقبل، فهي تهدف إلى أن يترك الجيل الحاضر للأجيال المُقبلة رصيداً من الموارد مماثلاً للرصيد الذي ورثه أو أفضل منه (تركية، ٢٠١٠، ٣٥). أو بعبارة أُخرى هي استجابة لحاجات الحاضرة من دون المساومة على قدرة الأجيال المُقبلة على الوفاء بحاجاتها. لذلك فإن مفهوم التنمية المستدامة ليس له معنى واحد أو تعريف واحد لذا فهناك طُرق بَديلة تعامل معها المفكرين مع هذا المفهوم:

١- حالة التنمية المستدامة حالة لا يتناقص فيها المنفعة عبر الزمن.
٢- حالة التنمية المستدامة حالة لا يتناقص فيها الاستهلاك عبر الزمن.
٣- حالة التنمية المستدامة حالة تكون فيها إدارة الموارد بحيث تُحافظ على فرص الإنتاج للمستقبل.
٤- حالة التنمية المستدامة حالة لا يتناقص فيها خزين رأس المال الطبيعي بمرور الزمن.
٥- حالة التنمية المستدامة حالة يشبع فيها الحد الأدنى من الشروط لاستقرارية النظام البيئي ورجوعتيه.
٦- حالة التنمية المستدامة حالة تُدار فيها الموارد بحيث تُحافظ على الإنتاج المستدام من خدمات الموارد.

أما في ما يخص منظمة اليونسكو (UNESCO) فترى أن التنمية المستدامة في أن كل جيل يجب أن يتمتع بالموارد الطبيعية ويتركها صافية وغير ملوثة كما جاءت إلى الأرض.

ثانياً: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جُملة من الأهداف وفي كافة الاتجاهات تصل إلى سبعة عشر هدفاً، ويمكن أدراجها ضمن ثلاثة أهداف رئيسة هي: (اقتصادية/ اجتماعية/ بيئية)، يُمكن توضيحها على النحو الاتي:

الهدف الاقتصادي للتنمية المستدامة:

يُعنى الهدف الاقتصادي للتنمية المستدامة بتحقيق التنمية الاقتصادية التي تُشير إلى مساعي التداخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص، لذا عُرفت التنمية الاقتصادية بأنها (مجموعة من الإجراءات التي يتخذها أصحاب القرار، لتعزيز مستوى المعيشة للفرد (أبو النصر ومحمد، ٢٠١٧، ٨١)، حيث يوضح هذا التعريف هدف التنمية الاقتصادية التي تمثل زيادة الإنتاج وما يترتب عليها من زيادة الدخل القومي الحقيقي، ومن ثمَّ زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل) (حسين، ٢٠١٨، ١٩–٢٠). وتهدف التنمية الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة إلى تحقيق جُملة من الأهداف أهمها:

أ- القضاء على الفقر من خلال رفع مستوى المعيشة، وزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد ممكن.

ب- أن لا تشهد المنفعة المقدمة للجيل الحالي انخفاضاً خلال الزمن أو الحالة المستدامة، أي إيقاف تبديد الموارد من خلال رفع كفاءة الموارد والتوزيع العادل لها بما يضمن الموازنة بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي (محمد وآخرون، ٢٠١٥، ٣٤٥).

ج- تحديد النمو السكاني، إذ لا بد من استقرار عدد السكان عند مستوى ملائم لقدرات الموارد، وبخلافه يترتب عليه انخفاض معدلات النمو الاقتصادي لزيادة الضغط على الموارد الطبيعية (داود، ٢٠٠٩، ٤١).

عليه نستنتج مما تقدم أن التنمية الاقتصادية كهدف للتنمية المستدامة تسعى إلى زيادة الدخل الحقيقي للدولة، ومن ثم زيادة مستوى دخل الفرد مما يساهم بالقضاء على الفقر، وزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد دون أن يترتب عليه استنزاف للموارد الطبيعية، وبهذا يتطلب أن تكون معدلات السُكان في الدولة متلائمة مع قدرات الموارد على تلبية احتياجات الأجيال الحالية والقادمة، مما يستلزم أن يقوم النظام السياسي باتخاذ كافة التدابير لزيادة وتيرة التنمية الاقتصادية بما يخدم تحقيق الهدف الاقتصادي.

١- الهدف الاجتماعي للتنمية المستدامة:

يُعنى الهدف الاجتماعي للتنمية المستدامة بتحقيق التنمية الاجتماعية والتي تُشير إلى النهوض برفاهية الإنسان، وتحسين سُبل الحصول على الخدمات التعليمية والصحية الأساسية، مع توفير الحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان، بالإضافة إلى احترام التنوع داخل المجتمع والمشاركة الفاعلة للمواطن في صنع القرار (أبو النصر ومحمد، ٢٠١٧، ٢٤).

ويمكن تمييز مضامين التنمية الاجتماعية بكونها:

أ- تسعى للوصول بالإنسان إلى مستوى عالٍ من الرفاهية والإحساس بالكرامة، وزيادة فاعليته في أداء دوره الوظيفي من خلال المؤسسات وهيئات المجتمع.

ب- تعمل على تنمية الطاقات البشرية، وحسن استثمارها وزيادة فاعلية المشاركة الشعبية في الجهود التي تبذلها الدولة.

ت- تُعبر حقاً دون تميز لأي سبباً كان، وعاملاً أساسياً لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال الخطط والبرامج القابلة للتنفيذ في ظل التشريعات النافذة .

ولهذا فإن التنمية المستدامة في إطار الهدف الاجتماعي لها تسعى إلى تقييم السياسات السائدة في الدولة لمعرفة مدى فاعليتها، ومقدار الموارد الطبيعية والبشرية المخصصة لها، وأن النهوض بالمناطق الريفية من خلال اتباع سياسات تهدف لتحقيق الإصلاح الزراعي والتكنولوجي للمساعدة في تخفيف معدلات الهجرة من الريف إلى المدن (عمار، ٢٠٠٨، ١١).

نستنتج مما تقدم أهمية التنمية الاجتماعية لمضامينها المذكورة سابقاً، لذلك تسعى الدول إلى تحقيقها، فنصت العديد من الدساتير عليها، واعتبرتها من الحقوق والحريات غير القابلة للتصرف بها وألزمت الدولة بضمانها لجميع المواطنين.

٣- الهدف البيئي للتنمية المستدامة:

تُعد البيئة من الشروط الأساسية لوجود نشاط بشري، والحفاظ على الوسط الطبيعي والحيوي ونقله سليماً للأجيال القادمة، وعلى الرغم من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة والمتمثلة بتحقيق العدالة بين الأفراد والاقلال من الاستخدام المكثف للطاقة، إلا أنها لا تكفي لوحدها إلا إذا تحققت الموازنة بين مدخلات استهلاك الموارد وخفض مخرجات التلوث، إذ يجب أن نجني ثمار الموارد البيئية المتجددة كالغابات ومصائد الأسماك بنفس المُعدلات التي تُجدد فيها الطبيعة نفسها لمساعدة الإدارة البشرية، لأن ثمة حدود لما يسمح به من استهلاك الموارد لتجنب الإضرار بالنظام البيئي واصل الموارد (موشيت، ٢٠٠٠، ٤٧-٤٨).

إذا لكي نضمن الترسيخ الفاعل "لفكرة الاستدامة"، فلا بد من تبني نظام يؤمن بأن المسؤولية تجاه حماية البيئة هي مسؤولية الجميع "الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني"، بالإضافة إلى ذلك عن تشريع القوانين التي توفر الحماية للبيئة وتحد من التلوث البيئي.

وهناك العديد من الأهداف البيئية للتنمية المستدامة أهمها:

١-المحافظة على الجو من خلال تخفيض مستوى الانبعاث الملوثة والناتجة عن النقل والصناعة والاعتماد على الطاقة المتجددة كالشمس والرياح.

٢-حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية، على اعتبار ان الفشل في صيانتها بسبب نقص الأغذية بالمستقبل، مما يتطلب النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة.

٣-حفظ التنوع البيولوجي.

٤-حماية المياه العذبة وامداداتها من خلال اتباع سياسات تنموية لإدارة المياه واستخدامها.

٥-الإدارة السلمية بيئياً للنفايات الخطرة، بالإضافة إلى الإدارة السلمية بيئياً للتكنولوجية الحيوية.

وبناءً على ذلك فقد اعتبر دستور جمهورية العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥ ان العيش في بيئة سلمية من حقوق الأفراد، مع كفالة الدولة لحماية البيئة (البريدي، ٢٠١٥، ١٥١). فضلا عن ذلك شرع البرلمان العراقي قانون وزارة البيئة رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٨ ا لذي اشارت المادة (٣) منه على انه "تهدف الوزارة إلى حماية وتحسين البيئة للحفاظ على الصحة العامة والتنوع الاحيائي والتراث الطبيعي، بما يضمن التنمية المستدامة وتحقيق التعاون الدولي والاقليمي في هذا المجال" (دستور جمهورية العراق، ٢٠٠٥، المادة (٣٣) أولاً).

المحور الثاني

واقع التنمية المستدامة في العراق

ان الظروف التي عاشها العراق بعد عام (٢٠٠٣) وما أسفر عنها من عمليات عسكرية واحتلال امريكي، وما تلاها من أحداث وأزمات عديدة وقفت عائقاً أمام استمرارية نهج التنمية المستدامة، وان هذه الأوضاع كان لها تأثيرها المباشر على مؤشرات التنمية في العراق وذلك من خلال عسكرة الاقتصاد وتدمير خدمات البنى التحتية كالخدمات التعليمية والصحية والثقافية، بالإضافة إلى ما لحق من خراب واسع في شتى المجالات الاقتصادية منها والاجتماعية، إذ أفضت الأحداث بعد عام ٢٠٠٣ إلى نتائج مرعبة ومخيفة في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتربوية، وبذلك تعمقت مظاهر التردي والترهل إلى الحد الذي أفقد المجتمع العراقي سمات المجتمع المتحضر المتماسك.

ان عملية التنمية المستدامة تتطلب بشكل جوهري اشباع المطالب، ومعالجة المستجدات الحديثة وتعبئة الموارد البشرية والمادية لغرض اجراء التحولات الكبرى في المجتمع، وتأسيس بنى اجتماعية سياسية مختصة وغير مختصة تسانده لكي تؤدي وظائفه، حيث ان هذه العمليات مصحوبة دائماً بتوترات وتمزقات، وان أي أزمات يمر بها النظام السياسي تتعرض جميعها وبوقت واحد إلى آثار خطيرة، ومن هذه الأزمات أزمة الهوية، أزمة المشاركة، أزمة الشرعية، أزمة الاندماج وغيرها من الأزمات التي تؤثر في استقرار النظام السياسي، وعليه يتطلب ان تعالج كلها على التعاقب لكي يصل المجتمع إلى اقامة النظام

الديمقراطي الحديث خصوصاً الأنظمة الجديدة ومنها النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣(قانون وزارة البيئة العراقية، ٢٠٠٨، المادة (٤)).

وتتصف التنمية المستدامة في العراق بعدة خصائص هي (شامي ونوري، ٢٠١٩، ٢٥٠):

أ- الاستدامة في العراق ما زالت، رهينة بانطلاقة التنمية البشرية بمؤشراتها الصحية والتعليمية وغيرها.

ب- ان الاستدامة بحاجة إلى المزيد من الجهود التنظيرية والاحصائية لهدف التأسيس لثقافة تنموية مستدامة قائمة على التخطيط والتحليل العلمي.

ج- بما انه العراق يمثّل ثاني مخزون نفطي في العالم، فإن ذلك سيجعل من فرص تحقيق الاستدامة أكثر ضماناً، بالاعتماد على عوائد الصناعة النفطية في تنمية القطاعات المادية (زراعة، صناعة، بنى تحتية) وقطاعات غير مادية (كالخدمات).

د- ان استدامة التنمية في العراق تتطلب أدواراً متعددة للدولة لاسيما في المراحل الأولى، فالدولة وفقاً للتجارب التاريخية هي الأكثر قرباً للأهداف الاجتماعية والتعليمية والصحية.

ذ- لابد لاستدامة من تكنولوجيا وإدارة معاصرة قادرة على تحريك مسارات التنمية باتجاه تحقيق الأهداف ومن خلال الاستثمار الأكفأ للموردين البشري والمادي.

أما واقع التنمية المستدامة ومؤشراتها في العراق لم تكن ضمن المقياس التي تساهم بنهوض البلد، حيث في مجال الصحة لم تحقق الحكومة العراقية انجازات في البنى التحتية الصحية الأولية، حيث بلغ عدد (٢٦٥٨) مركزاً ورعاية صحي أولي في سنة ٢٠١٦ في حين كان في السنوات (٢٠١٤-٢٠١٥) (٢٦٨٠٠) مركز صحي أولي، وبلغت نسبة الانفاق العام على الصحة من اجمالي الانفاق الحكومي (١١,٢%، ١٠,٨%) للسنوات ٢٠١٥-٢٠١٦ على التوالي بمعدل انخفاض (٣,٦%) (دواي، ٢٠١١، ٦١).

إن نلاحظ هناك ركود في الانجاز التنموي، ويرجع ذلك بسبب التفاوتات والتحديات الكبيرة في مجال الصحة لاسيما بعد عام ٢٠١٤، إذا أصبح هناك تباين كبير في التغطية الصحية الكاملة والشاملة في عموم البلاد، فضلاً عن ان النظام الصحي يركز غالباً على الخدمات العلاجية بنسب أكبر من الرعاية الوقائية والأولية، بالإضافة إلى ما فرضته أزمة كورونا من ضغط على النظام الصحي نتيجة زيادة الطلب على الخدمات الصحية في ظل نقص الموارد البشرية والمادية وضعف البنى التحتية.

أما فيما يخص واقع التعليم فإن العراق لم يحقق القدرة الكاملة على إحداث التحول المنشود في مجال التعليم على الرغم مما يشهده من زيادة في معدل الالتحاق بالمدارس، بالإضافة إلى ان العراق يعاني من اتباع أساليب التعليم المتأخرة نوعاً ما والأساليب القديمة، وكذلك انعدام المساواة في فرص

التعليم وهو أمر ناجم بشكل رئيسي عن تدهور في البنى التحتية التعليمية والفساد التعليمي التي تحد من المؤهلات التي يمكن ان يحقق العراق تقدم بها (وزارة التخطيط، ٢٠١٩، ١٥–١٦).

وعلى مستوى واقع الاقتصاد فجميع القطاعات كالزراعة والصناعة والتجارة والطرق والمواصلات كلها قد تضررت بسبب الأزمات الاقتصادية وتراجع أسعار النفط، بالإضافة إلى هجمات (داعش) الارهابية، إذ تم تدمير معظم مقومات الاقتصاد العراقي، فانخفضت مساهمة القطاع الزراعي من الاجمالي في الناتج المحلي من (٤,٩%) إلى (٣,٨%) خلال الفترة ٢٠١٤–٢٠١٥ وفي نفس الوقت تشكل مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي لسنة ٢٠١٦ (٢%) فقط وهي نسبة قليلة تعكس ضعف دور هذا القطاع في اقتصاد البلد، قطاع التجارة والذي كان يلعب دوراً متميزاً في الاقتصاد، إلا انه مساهمته لا تزال متواضعة، إذ شكل (٩,٦%) فقد من الناتج المحلي الاجمالي لسنة ٢٠١٦ (هلال وعبدالرحمن، ٢٠٢١).

أما الفقر والذي يمثل جوهر التنمية المستدامة في تزويد مواطنين المجتمع الذي يحتاجونه بغية القضاء أو الحد من جميع مظاهر الفقر، وذلك من خلال استراتيجية مترابطة لما في ذلك تعزيز نظم الحماية الاجتماعية وتوفير العمالة اللائقة وبناء قدرة الفقراء على الصمود وتحدي الصعاب وعلى أساس ذلك تم وضع خطة وطنية لاستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (٢٠١٨–٢٠٢٢) تسعى إلى تحسين أوضاع الفقراء وانتشالهم من حالة الفقر سواء من خلال تحسين دخولهم أو من خلال تحسين فرص وصولهم إلى الخدمات ذات النوعية المناسبة وتستهدف الاستراتيجية خفض نسبة الفقر في البلاد بمقدار (٢٥%) حتى عام ٢٠٢٢ من خلال الاسهام في تحسين المستوى التعليمي والأوضاع الصحية والمعيشية والحماية من المخاطر والتمكين من أجل تحويل الفقراء إلى مندمجين اجتماعياً واقتصادياً (وزارة التخطيط، ٢٠١٩، ٨).

أما البيئة فالوضع المتردي قد نتج عن تدمير متعمد من قبل تنظيمات داعش الارهابية، والذي شمل تدمير البنية التحتية لقطاع البيئة، بما في ذلك طمر النفايات الخطرة والسامة في الأراضي العراقية، نتيجة العمليات العسكرية المتكررة داخل الأراضي، بالإضافة إلى تدمير شبكات وأحواض الصرف الصحي وآبار المياه، كذلك الاستنزاف المستمر للمصادر الطبيعية وخصوصاً للمياه، مما أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد للمياه إلى (٣٧٤ لتر/يوم) لسنة ٢٠١٥، وارتفع سنة ٢٠١٦ إلى (٣٧٩ لتر/يوم) حيث ان توفير المياه له آثار على الصحة العامة والتنوع الحيوي (شامي ونوري، ٢٠١٩، ٨).

بالإضافة إلى كل ما ذكر سابقاً ما زال العراق يواجه حواجز بنيوية تشكل عقبة أمام تحقيق المساواة بين الرجال والنساء، حيث لا تزال المرأة تواجه تحديات كبيرة في المشاركة الاقتصادية، وهذا الأمر يعود غلى منظومة القيود المجتمعية والاقتصادية التي تحول دون حصولهن على استقلاليتهن وتمتعهن بحقوقهن واضطلاعهن بدور فعال في صنع القرار الخاص بهن وبأسرهن، ومع ذلك فقد اتخذت الحكومة العراقية

خطوات ذات دلالة مهمة في تعزيز مشاركة المرأة في أواخر عام ٢٠٢٠، حيث تم انجاز خطة العمل الوطنية الثانية لتنفيذ ومتابعة قرار مجلس الامن الدولي (١٣٢٥) الخاص بالمرأة والسلام والأمن الذي أُقر وأُعتمد في (٣١ أكتوبر ٢٠٠٠)، وتغطي الخطة الأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٤ حيث ركزت على زيادة نسبة عدد النساء العاملات في برنامج الاغاثة الانسانية وإعادة الاعمار، بالإضافة إلى ايجاد نساء قادرات ومؤثرات في ادارة المفاوضات وبناء السلام.

اضافة إلى الجوانب التي ذكرت هناك مشاكل اخرى تواجه واقع التنمية المستدامة في العراق ويمكن ذكر أهمها (وزارة التخطيط، ٢٠١٩، ٩):

أ- معضلات الواقع السياسي والأمني، والذي لا زالت تحتل موقع الصدارة من بين المعوقات الاخرى وما تفرزه هذه المعضلات من مشاكل تعرقل أي خطوات اصلاحية.

ب- الفساد الاداري والمالي وضعف الاصلاح الاداري وسوء استخدام الموارد المالية وهدرها.

ج- الخلافات المتواصلة على تولي السلطة في العراق وعدم النضوج في القرار السياسي الذي يخدم متطلبات خلق القيادات الحكومية التي تتولى مهمة خدمة مصالح المجتمع العراقي بعيداً عن قضايا التخزب والديكتاتورية وحب الذات.

د- السمة الريعية التي يتسم بها الاقتصاد العراقي والمتأتية من استحواذ (النفط) على الحصة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مقارنةً بالقطاعات الاخرى، والذي عمّق من الاختلالات البنيوية في اقتصاد العراق.

هـ- غياب السياسات التخطيطية الواضحة للاستثمارات العقلانية للموارد الاقتصادية بما فيها المأتية والسياحية والمواد الخام.

و- البطالة بكل أشكالها إذ تمتلك تأثيرات واضحة على تشكيل ذهنية المواطن وبناء وسلوكه السياسي والاخلاقي.

ي- عدم وجود تبادل تجاري بين المحافظات العراقية مما يتسبب في عدم تطور الديناميكية الداخلية للاقتصاد العراقي.

إذ نستنتج مما سبق ان التحديات كبيرة وملموسة ولا تزال تشكل عقبة أمام تحقيق تقدم في المؤشرات، فضلاً عن ضعف الأداء المؤسسي، وتأثير الولاءات الفرعية على معايير الكفاءة والانجاز بالإضافة إلى مشاكل التصحر والتلوث والفقر كلها تمثل واقع يحتاج إلى إعادة تخطيط لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

المحور الثالث

المعالجات والحلول لأهداف التنمية المستدامة في العراق

ان تحقيق التطلعات التي تضمنتها رؤية العراق عام ٢٠٣٠، يحتاج إلى جهد وطني مستمر لتعزيز المسألة وفعالية القدرات على جميع مستويات الدولة ومؤسساتها، وفي عملية صنع القرارات العامة وتنفيذها، ويعتبر هذا شرطاً ضرورياً لتعزيز ثقة المواطن في الدولة والحد من مخاطر العنف، فضلاً عن وضع الأُسس الديمقراطية التي تعمل بشكل جيد، بالإضافة إلى اقتصاد يقوده القطاع الخاص.

إذ تكمن مشكلة التنمية المستدامة في العراق بأنها لم تأخذ نصيبها من التخطط الاستراتيجي والأولوية في التطوير العلمي والثقافي والمهني بالإضافة إلى وجود خلل في البحث والتطوير وهي احد العناصر الأساسية التي يمكن أن تفسر تواضع الجهد التنموي والتكنولوجي، إضافة إلى الانخفاض النسبي لمردوده.

ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والنهوض بواقعها واصلاحها وتطويرها، نجد أن هناك العديد من السياسات ينبغي اتباعها وهي (البياتي، ٢٠٠٦، ٣):

أولاً: على الصعيد السياسي والإداري (غنيم وأبو زنط، ٢٠٢٢، ٢٢-٢٣):

١- يجب ان يتم تركيز الجهود نحو تعزيز قدرات المؤسسات ذات العلاقة لمساعدتها على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

٢- الاعتناء بصياغة السياسات التنموية والاهتمام بوضوحها وتجنب كل الغموض الذي قد يؤثر في تطبيقها.

٣- تحديد من يتولى تنفيذ السياسات التنموية وذلك عن طريق وضع التوجهات الميسرة لهم لكي لا تضطر الجهة المكلفة بذلك بالرجوع إلى السلطة التشريعية أو التنفيذية للحصول على الموافقات الرسمية لتنفيذها.

٤- القضاء على الخلافات السياسية عن طريق النظر أولاً إلى مصلحة الفرد العراقي فوق كل الاعتبارات مهما كان نوعها والخروج من دائرة الشعارات إلى التطبيق العملي لها.

٥- التسريع بعملية استكمال بناء مؤسسات الدولة الأمنية والقانونية والسياسية والعسكرية والاستفادة من التجارب الخاطئة، لأن هذه الممارسات تمثل ضرورة لابد منها لتأمين العملية بمجملها إذ لا توجد تنمية بدون أمن واستقرار

٦- تعزيز الحوار والتعاون بين مؤسسات التنمية المستدامة والفهم المتبادل للسياسات الوطنية في القيادة والإدارة، بالإضافة عن مساهمته في ايجاد لغة مشتركة، ويتم تعزيز هذا التعاون من خلال معالجة الأولويات ذات الاهتمام المشترك، وتأمين أقصى درجات الدعم المالي في مختلف المجالات.

٧- اشاعة مفاهيم الديمقراطية والعمل الجماعي والمشاركة في اتخاذ القرارات لتعزيز القناعة والولاء لدى العاملين في مؤسسات الجهاز الاداري، وتقليل مقاومة التغير التي تصاحب عملية العمل والتطوير والعمل على رفع الروح المعنوية.

٨- العمل على إعداد خطط تنظيمية حديثة، وذلك لاستخدامها كمراجع للمستويات الإدارية المختلفة وتتضمن الواجبات والمسؤوليات وخطط السلطة والصلاحيات والعلاقة بين الادارات المختلفة من أجل خلق علاقات عمل واضحة تتفادى الازدواجية والتداخل في انجاز الاعمال.

٩- الاهتمام ببرامج تعويم الشفافية والنزاهة والمسائلة الإدارية ومكافحة الفساد المالي والإداري وتعزيز انتماء الموظفين لوظيفتهم والزامهم بأخلاقيات العمل والتي تعكس مستوى عالٍ من الإخلاص والتفاني (عبدالحافظ وعبدالرزاق، د.ت).

١٠- العمل على زيادة فعالية العملية التدريبية بمختلف أنواعها وربط التدريب بتقويم الأداء، بالإضافة إلى تعزيز حالات الابداع والتطوير والعمل على وضع خطط تدريبية تتناسب مع الاحتياجات التي تحددها مؤسسات الجهاز الاداري.

فضلا عن كل ما سبق ذكره، يجب أيضاً الاهتمام باستخدام التقنيات الحديثة في بناء قواعد المعلومات، من أجل الاسهام في دعم عمليات وضع الأهداف وتحديد السياسة واتخاذ القرارات، وتطوير الأساليب والاجراءات المعتمدة من قبل مؤسسات الجهاز الإداري، لكي تتماشى مع متطلبات التطور والنهوض بالأداء الحكومي، فضلاً عن دعم الأجهزة الرقابية من خلال ضمان استقلاليتها وتعزيز الصلاحيات الممنوحة لها بموجب القوانين، واعتماد مخرجات اعمالها احد أدوات تقييم الإدارات.

ثانياً: الصعيد العلمي والتعليمي (الكبيسي، ٢٠٠٨، ١٦١):

١- ان النهوض بقطاع التعليم في العراق يستدعي تجديد النظام التعليمي، ليتم الوصول إلى مرحلة اتساع رقعة التعليم في العراق، والعمل على رفع كفاءة العمل في المؤسسات الثقافية والتعليمية من خلال تشجيع الاسهامات التربوية التي من شأنها رفد وتطوير تلك المؤسسات.

٢- ضرورة ايجاد سياسة متكاملة وعادلة قائمة على تكافؤ الفرص في مسألة البعثات الدراسية وارتباطها بشكل أساسي بالحاجات المحلية للبلد.

٣- لابد من بناء علاقات متوازنة بين القطاعين العام والخاص في المجال التعليمي، فضلاً عن تشجيع القطاع الخاص على الدخول في هذا المجال.

٤- العمل على المحافظة قدر المستطاع على رصانة الحركة العلمية في العراق في ظل الاجتهادات غير المدروسة التي تحاول الاطاحة بصرح هذه الحركة سواء ان كان ذلك نابعاً عن نوايا مسبقة أو عن جهل بالمضامين الحقيقية لجوهر العلم والتعليم في العراق.

ثالثاً: على صعيد المحور الاقتصادي (مخلف، ٢٠١٠، ٣٨٨):

١- يجب ان يكون الانتقال المدروس من اقتصاد حكومي مركزي مخطط، إلى اقتصاد تُمارس فيه المبادرات الفردية والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني دوراً فعالاً.

٢- اتخاذ استراتيجية خاصة تتلاءم مع واقع الاقتصاد العراقي، وتهدف القضاء على مشكلة البطالة في العراق مع الانتباه لدافع هذا الاقتصاد والتأكيد على جدية الرسائل والأهداف، وتوفر الإدارة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق ذلك.

٣- ضرورة السير والسعي نحو انتشال الاقتصاد العراقي من مأزق الريعية والاتجاه بخطوات جادة نحو تنويعية، لفرض تأمين الموارد النقدية الضرورية.

٤- العمل على رسم استراتيجية (اقتصادية-اجتماعية) للمجتمع العراقي يتمكن من خلالها معرفة حيثيات الواقع، وقياس تأثيرها في عملية تطور المجتمع مدعمة بالبيانات التي تساعد الباحثين للقيام بمهامهم البحثية وطرح أفكارهم وتصوراتهم المستقبلية لتنمية المجتمع.

٥- إعادة الاهتمام بالقطاع الصناعي والصناعات التحويلية بالإضافة إلى الاهتمام بالقطاع الزراعي، باعتبارها خطوة نحو تحقيق التوازن بين بنية الاقتصاد والمجتمع، والسعي نحو استكمال متطلبات البنى التحتية لتأمين القاعدة الأساسية لبناء الاقتصاد العراقي.

٦- العمل على انشاء صناديق سيادية لحفظ حقوق الاجيال القادمة، حيث عادة يتم تمويل هذه الصناديق من مصادر العملة الاجنبية أو غيرها من الاحتياطات الدولية، أو مجموعة متنوعة من أدوات الاستثمار كالأسهم والسندات والذهب...الخ، وبما انه النفط مورد قابل للنضوب، فضلاً عن التغيرات في الطلب العالمي عليه، ففي الواقع نحن اليوم نتحمل مسؤولية كبيرة ازاء الأجيال القادمة، وبما ان الاقتصاد العراقي (احادي الجانب) يعتمد على النفط في تمويل عملية التنمية الاقتصادية فيجب عليه ان يواكب التطورات الحاصلة في السياسات الاقتصادية للبلدان النفطية الأخرى، والآليات المتبعة لتنفيذ تلك السياسات والتي تعد الصناديق السيادية أحد أبرز هذه الآليات وأفضلها (الشمري، د.ت، ٢١).

رابعاً: على الصعيد البيئي

١- ضرورة دعم الاستراتيجيات البيئية لحماية المصادر الطبيعية، من جميع مصادر التلوث لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية بطريقة مستدامة.

٢- الاهتمام الفعال والجاد بمشكلة التصحر ومشكلة ندرة المياه، بالإضافة إلى مشاكل الطاقة الكهربائية وهذه العملية تحتاج زيادة في التخصيصات المالية والاستعانة بالخبرات والمهارات المحلية.

٣- ليس بالضرورة ان تتقاطع الاعتبارات البيئية مع اعتبارات النمو الاقتصادي إذ ان ترشيد استغلال واستخدام الطاقة يمكن أن يرفع كفاءة مصادر الطاقة، وفي نفس الوقت يخدم الأغراض البيئية من خلال الحفاظ على هذه الموارد غير القابلة للتجديد.

٤- العمل على وضع أسس سليمة للتخطيط العمراني بما يضمن الاستخدام الأمثل للمصادر الطبيعية، ويجب عدم الإضرار بالبيئة.

٥- تفعيل العمل بقانون الحماية وتحسين البيئة، وهم كل من قانون رقم (٣) لعام ١٩٧٧، قانون الصحة والسلامة رقم (٧٤)، قانون الشروط الخاصة بالمقاولات الهندسية والمدنية مادة رقم (١٦).

٦- تخصيص التمويل المطلوب من أجل توفير بيئة صحية آمنة ومشجعة، دون أن يفضي ذلك إلى متطلبات غير مستدامة تتعلق بالموارد الطبيعية والنظم الايديولوجية، مع ضرورة توفير بيئات معيشية ومهنية صحية لسكانها.

خامساً: على صعيد الواقع الصحي

١- يجب التركيز على قطاع الصحة، إذ يعتبر رأس المال الانساني، فيجب توفير الصحة ضرورة أساسية في حياة الانسان وغاية التنمية، وادامتها تحقيق الأساس الاجتماعي والمادي والثقافية، بالإضافة إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

٢- دعم المؤسسات الصحية مادياً وفنياً، لكي تتمكن من القيام بمهامها لخدمة المجتمع المحلي.

٣- تخصيص التمويل الكافي لدعم المستشفيات والمراكز الصحية، والعمل على تزويد المستشفيات بالصحية بكافة الأجهزة الطبية الحديثة.

٤- العمل على حل مشكلة نقص الكوادر الطبية وخاصة في المراكز الصحية المتواجدة في القرى والأرياف.

٥- ضرورة التركيز على تقوية قدرات المؤسسات العاملة في مجال التنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى تعزيز دور المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.

٦- الاهتمام ببرامج شبكات الحماية الاجتماعية، من خلال إعادة هيكلية نظام الحماية الاجتماعية الحالي والذي لابد له من أن يتضمن نظاماً للضمان والتأمينات الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي.

٧- العمل على دعم حملات التوعية التثقيفية لشرح أهداف التنمية المستدامة في الجامعات والمدارس والمجتمعات المحلية.

إذن نستنتج مما تقدم أن تحقيق متطلبات التنمية المستدامة يتطلب تكثيف الجهود بتشجيع الاستثمار رأس المال المادي والبشر حيث يتمثل الأول عن طريق توفير الماء والكهرباء والنقل وبناء السدود وغيرها من الاستثمارات التي تهيئ البيئة المناسبة لقيام الاستثمار الخاص من خلال تقليل كلفته

وزيادة كفاءته، وبالتالي يؤدي إلى زيادة رفاهية الأفراد وزيادة الناتج من خلال تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تحقيقه أما فيما يخص الاستثمار البشري والذي يعتبر المركز الأساس لعملية التطور وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ انه يرتكز على بناء الانسان وتطوير قدراته، فضلاً عن انه يلعب دوراً هاماً في دعم الانتاج ورفع نسبة النمو في الناتج المحلي، والتجارب الكثيرة مثل تجربة كوريا الجنونية واليابان خير دليل على ذلك، حيث ان الاستثمار في رأس المال الانساني يرتكز على تعميق مستوى التعليم، وتطوير القدرات والمتطلبات الانسانية الضرورية كتوفير المياه الصالحة للشرب والاهتمام ببرامج التغذية السليمة.

الاستنتاجات والمقترحات:

وفي ختام بحثنا هذا نتوصل إلى ان التنمية المستدامة ليست وصفة سياسية جاهزة، إذ لا يمكن ان تتحقق بين ليلة وضحاها فيجب ان يتم تحديد فكرة انتقالية تتفاوت طولها من بلد إلى آخر، والعمل على تثبيت عدد من النشاطات لبلوغ التنمية المستدامة؛ فجوهر التنمية المستدامة يكمن في عملية التغير، ويكون ذلك عن طريق استغلال الموارد، واتجاه الاستثمارات ووجهة التطور التكنولوجي والتغير المؤسساتي في حالة انسجام، بالإضافة على انها تعمل على تعزيز امكانية الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات والمطامح الأساس وتوصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات أهمها:

١- ان التنمية المستدامة تستلزم تغيير السياسات والبرامج والنشاطات التنموية ومعالجة الفقر وسد حاجات الانسان، وتنمية قاعدة الموارد والعمل على إعادة توجيه التكنلوجيا.

٢- معرفة مواطن الخلل والضعف ونقاط القوة من خلال متابعة ودراسة مؤشرات التنمية المستدامة.

٣- يجب ان تكون هناك اليات فعالة لمراقبة وتقييم تأثير السياسات والبرامج التنموية بشكل مستمر.

٤- تحسين جودة التعليم والتدريب المهني اذ يعد ركيزة أساسية لتمكين الافراد من المشاركة الفاعلة في سوق العمل والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

٥- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للموارد والفرص بين جميع فئات المجتمع اذ يعتبر شرطا أساسيا لضمان استدامة التنمية، ويجب ان تراعي السياسات التنموية الفئات الأكثر ضعفا مثل النساء وكبار السن والأطفال. وقد توصل البحث الى عدد من المقترحات اهمها:

١- ضرورة رفع المستوى المعاشي لكافة أبناء المجتمع، ويتم ذلك من خلال معالجة البطالة، وتكوين فرص عمل جديدة والعمل على انشاء صناعات جديدة وبناء مستشفيات وتعزيز الكوادر الطبية.

٢- العمل على تشكيل لجان وفرق بحثية علمية ومتخصصة في كل محافظة وبالتعاون مع الجامعات العراقية لخلق آلية عمل لخدمة المجتمع في كافة المجالات التي ترفع مؤشرات التنمية المستدامة.

٣- القيام برصد الأهداف الانمائية للألفية التي أقرتها الأمم المتحدة للاستفادة في وضع برامج مماثلة أو لمقارنة المتحقق محلياً مع التجارب الدولية.

٤- القيام بإنشاء صناديق عالمية لدعم مشاريع التنمية المستدامة، ابتداءً من دعم المشاريع البحثية والاعلامية والثقافية وصولاً إلى إقامة مشاريع تكون صديقة للبيئة وللطبقات الفقيرة.

٥- اعطاء الأولوية والأفضلية للتعليم، لأنه يعزز القدرة على تطوير نواحي الحياة الاخرى مثل تطور المجتمع والرقي بالخدمات الصحية والمساهمة في التنمية ورفع عجلة الاقتصاد.

٦- ان المهمة الرئيسية والأساسية التي يجب ان تكون على عاتق الحكومات الحالية والمستقبلية، هو تحقيق الاستقرار وتوفير الضمانات الضرورية لتشجيع الاستثمار الخاص، وان ذلك لا يحصل إلا عن طريق وضع القوانين والقواعد التي تنظم عمل القطاع الخاص وحفظ حقوق الملكية والتأكيد على عدم جواز مصادرة تلك الحقوق بأي ظرف كان.

٧- ضرورة تفعيل دور المجتمع في الحفاظ على البيئة، والذي يبدأ أولاً من الأسرة التي ينشأ ويتربى بها الطفل، وتسير معه حتى دخوله المدرسة والجامعة، بحيث تتعمق الممارسة البيئية السليمة في شخصية الفرد وتصبح نمط من أنماط سلوك حياته الطبيعية تجاه البيئة.

المصادر والمراجع

أبو النصر، م.، ومحمد، ي. م. (٢٠١٧). *التنمية المستدامة (مفهومها ، أبعادها، مؤشراتها) Sustainable Development (Its Concept, Its Dimensions, Its Indicators)*. مجموعة العربية للتدريب والنشر.

الأمم المتحدة. (١٩٩١). برنامج الأمم المتحدة للبيئة–دور الأمم المتحدة United Nations Working Program for Environment-United Nations Role. *مجلة صوت البيئة*، ١.

البريدي، ع. ع. (٢٠١٥). *التنمية المستدامة (مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي) Sustainable Development (An Integral Entrance to The Concepts of Sustainability and Its Applications with A Focus on The Arab World)*. العبيكان للنشر.

البياتي، ع. (٢٠٠٦). تحديات التنمية في العراق Development Challenges in Iraq. *صحيفة الصباح*، ٨٢٦.

الشمري، م. ش. (د.ت). *الاستدامة في إطار التنمية رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق Sustainability Within the Framework of Development Is a Future Vision for Sustainable Development in Iraq*. ٥٧.

الكبيسي، ع. خ. (٢٠٠٨). *السياسات العامة لتطوير أداء الحكومات General Policies for The Development of Government Performance*. المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات.

النجفي، س. ت.، والجلبي، أ. ب. (٢٠٠٣). البيئة والتنمية المستدامة (مقاربات اقتصادية معاصرة) Environment and Sustainable Development (Contemporary Economic Approaches). *مجلة تنمية الرافدين*، ٣٧.

تركية، م. ص. (٢٠١٠). *علم اقتصاد التنمية Development Economics Science*. دار أثر للنشر والتوزيع.

حسين، غ. م. (٢٠١٨). *واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباسة The Sustainable Development Reality and Capabilities of Local Societies in The Tubas Region, Unpublished Doctoral Thesis*، *أطروحة دكتوراه غير منشور*. جامعة النجاح الوطنية.

داود، ع. م. (٢٠٠٩). *التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان آسيوية مختارة Economic Analysis of Sustainable Development Indicators in Selected Asian Countries*، *رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة كربلاء.

دستور جمهورية العراق، Constitution of the republic of Iraq، (٢٠٠٥).

دواي، م. ص. (٢٠١١). التنمية البشرية المستدامة مفاهيم التكوين وأبعاد التمكين العراق أنموذجاً Sustainable Human Development Concepts of Training and The Dimensions of Empowerment Iraq as A Model. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، ٩ (٣١).

دوزيبة، ب.، و آخرون. (١٩٩٨). *مفاتيح استراتيجية جديدة للتنمية New Strategy Keys for Development*. الشعبية المصرية القومية لليونسكو.

شامي، ل. هـ.، و نوري، إ. ع. ا. (٢٠١٩). واقع التنمية المستدامة في العراق المعوقات والتحديات The Sustainable Development Reality in Iraq, Obstacles and Challenges. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، *عدد خاص بوقائع مؤتمر علمي دولي*.

صالح، ن. ح. (٢٠٠٢). *الإدارة والبيئة المبادئ والممارسات Management and Environment Principles and Practices*. أكاديمية السادات.

عبدالبديع، م. (٢٠٠١). *اقتصاد الحماية والبيئة Protection and The Environment Economy*. دار الأمين للطباعة.

عبدالحافظ، ش.، وعبدالرزاق، و. (د.ت). *ملخص بحث عن دور الحوكمة في الإصلاح الإداري a Search Summary for The Role of Governance in Administrative Reform*. www.nazaha.iq/search-web/muhasbe/6.doc

عبدالله، ع. (١٩٩٨). التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية Sustainable Development and The Relationship Between the Environment and Development. *سلسلة كتب المستقبل العربي (١٣)*. مركز دراسات الوحدة العربية.

عبدالمولى، هـ. (٢٠١٢). *المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية Small Projects and Their Role in Development*. دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

عمار، ع. (٢٠٠٨). إشكالية التنمية المستدامة The Sustainable Development Problem. *وقائع مؤتمر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير*.

غنايم، م. (٢٠٠١). *دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي Merging The Environmental Dimension into Development Planning*. معهد الأبحاث التطبيقية.

غنيم، ع. م.، وأبو زنط، م. (٢٠١٠). *التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها Sustainable Development, its Philosophy, Methods of Planning and Measurement Tools*. دار صفا للنشر والتوزيع.

غنيم، ع. م.، وأبو زنط، م. (٢٠٢٢). *التنمية المستدامة : فلسفتها وأساليب تخطيطها Sustainable Development: Its Philosophy and Methods of Planning*. دار صفا للنشر والتوزيع.

قانون وزارة البيئة العراقية The Iraqi Ministry Environment Law (٢٠٠٨).

محمد، ع. ح.، وآخرون. (٢٠١٥). التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد Sustainable Development Concept, Elements and Dimensions. *مجلة ديالى*، *٣٧*.

مخلف، و. ح. (٢٠١٠). معوقات التنمية المستدامة في الدول النامية العراق أنموذجاً Obstacles to Sustainable Development in Developing Countries Iraq as A Model. *مجلة الجامعة العراقية*، ١ (٥٨).

موشيت، د. (٢٠٠٠). *مبادئ التنمية المستدامة Sustainable Development Principles*. (ب. شاهين (مترجم)). الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

هلال، ن.، وعبدالرحمن، ع. (٢٠٢١). تقييم أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في العراق للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٠ The Sustainable Development Evaluation 2030 Agency in Iraq for The Period 2018-2020. *مجلة الدراسات المستدامة*، ٣ (٣).

وزارة التخطيط. (٢٠١٩). تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨ Sustainable Development Goals Report 2018. *جمهورية العراق وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء*.